

د - بإضافة التفتقرين ( ز ، ح ) التاليتين إليها :

ز - تخضع الرخص التي صدرت معفاة من الرسوم لرسوم الاستيراد المقررة إذا كان الاعفاء مخالفا للنظام المعمول به وقت اصدار الرخصة أو إذا خضعت الرسوم بموجب نظام لاحق وعمل السلطات الجمركية أن تستوفي هذه الرسوم عند تخليص البضاعة .

ح - تخضع البضاعة المهربة في حالة التخليص عليها بموافقة السلطات الجمركية للرسوم دون الحصول على رخصة .

المادة ٨ - يلغى ماجاء في المادة ( ٢٠ ) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :

٢٠/أ - يقوم الوزير والمدير كل حسب اختصاصه بتنفيذ احكام هذا النظام وللوزير بناء على تنسيب المدير ان يفوض ايا من موظفي الدائرة بتوقيع الرخص .

ب - للوزير ان يصدر التعليمات ويضع الترتيبات ويقرر الموافقة على السياج اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

ج - على الوزير ان يقرر إلغاء اية رخصة صدرت مخالفة لاحكام هذا النظام والتعليمات الصادرة بموجبه .

أحمد بن طلال

١٩٦٩/٧/٢

نائب رئيس الوزراء وزير  
شؤون رئاسة الوزراء الخارجية والسياحة والائثار  
رئيس الوزراء وزير  
وزير الثقافة والاعلام  
وزير البلدية والصحة بالوكالة  
عبد المنعم الرفاعي

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير داخلية للشؤون  
بلدية والقروية ووزير الصحة بالوكالة  
وزير المواصلات  
امين يونس الحسيني  
وزير الانشاء  
والتمهيد  
صبيحي امين عمر

وزير الاشغال العامة  
مجي الخطيب  
وزير التربية والتعليم وقاضي القضاء ووزير الاوقاف  
والشؤون والمقدسات الاسلامية بالوكالة  
ذوقان الهنداوي  
وزير المالية  
فضل الدلقموني

وزير الداخلية  
والدفاع  
وزير الزراعة  
سامي أيوب  
وزير الاقتصاد الوطني  
حاتم الزعبي



## الجمهورية العربية السورية للساكنة الأردنية الهاشمية

نشان : الخميس ٢ جاد اول سنة ١٣٨٩ هـ . الموافق ١٧ تموز سنة ١٩٦٩ م . العدد ٢١٨٤

التعريفات الجمركية



أحمد بن طلال



هكذا من الأشغال

٧٦١

### التعريف الجمركية

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٦/٧/١٩٦٩ الموافق على التنسيب الذي وضعه صاحبها العالي  
وزير المالية ووزير الاقتصاد الوطني بشكله التالي :

#### قرار

عملا بالصلاحيات المخولة لنا بموجب المادة ( ١٠٤ ) من قانون الجمارك والمكوس رقم ( ١ ) لسنة ١٩٦٢ نسب  
الغاء قراري إعفاء سيارات التهريد المنشورين في العددين ١٤٤٧ لسنة ١٩٥٩ و ١٦٣١ لسنة ١٩٦٢ من الجريدة الرسمية .  
يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

١٩٦٩/٧/١٦

وزير الاقتصاد الوطني  
حاتم الزعبي

وزير المالية  
فضل الدلقموني

#### قرار

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٦/٧/١٩٦٩ الموافق على القرار الذي وضعه صاحبها العالي وزير المالية ووزير الاقتصاد الوطني بشكله التالي :-  
تنسيب

١ - استناداً إلى الصلاحيات المخولة لنا بموجب المادة الرابعة من قانون الجمارك والمكوس رقم ١ لسنة ١٩٦٢ نسب إجراء التعديل التالي على التعريف الجمركية :

رقم البند	بيان الأصناف	الرسم السابق	الرسم الحالي
١/٢/٨٧	السيارات المجهزة خصيصاً كسيارات مبردة لنقل المواد الغذائية القابلة للتلف والمكوسة من جسم واحد ( أي أن تكون غرفة السائق وأخرى جرم لا يفصل عن جسم السيارة ) .	٢١٢٤ كإحدى مئين في المئتين	٣٠٠ فلس من كل كيل غرام
١/ج	المقطورات المبردة والمجهزة خصيصاً للمواد الغذائية القابلة للتلف دون محركها .	٢٨٪ من القيمة	٣٠٠ فلس من كل كيل غرام
٧/ج	غيرها	٢٨٪ القيمة	٢٨٪

ب - تميل الفقرة (ج - غيرها) من البند ١٤/٨٧ بالصورة التالية :

٢ - يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

١٩٦٩/٧/١٦

وزير الاقتصاد الوطني  
حاتم الزعبي

وزير المالية  
فضل الدلقموني

٧٦٢